المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/05/2014

رجل أمن يكبل نفسه بالسلاسل احتجاجا على طرده «تعسفيا»

الرباط - عادل نجدي

عاش المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صباح أمس الاثنين، استنفارا أمنيا، بعد أن أقدم رجل أمن معزول على تكبيل نفسه وعنقه بسلاسل حديدية إلى السياج الحديدي للمجلس.

وفوجئ موظفو المجلس الوطني وحراسه، في حدود العاشرة من صباح أمس، بمنظر شخص وقد كبل نفسه بسلاسل حديدية، مطالبا بمقابلة الأمين العام للمجلس لبثه شكواه. وخلق منظر الأمني السابق حالة من الاستنفار في صفوف المسؤولين الأمنيين بالعاصمة، إذ هرع إلى مكان الاحتجاج كل من رئيس المنطقة الأمنية ورئيس الدائرة وبعض مساعديهما. وحاول المسؤولون الأمنيون، في بداية الأمر، تقديم الإسعافات الأولية لرجل الأمن المعزول بسبب الحالة التي كان عليها جراء تكبيل عنقه بالسلاسل، قبل أن يشرعوا في استجوابه لمعرفة أسباب إقدامه على تلك الخطوة الاحتجاجية. وتركزت أسئلة المسؤولين الأمنيين، خاصة رئيس المنطقة، على هوية المحتج وأسباب إقدامه على الاحتجاج بتلك الطريقة، فيما تمكن رجال الأمن من تخليصه من السلاسل الحديدية بالاستعانة بمنشار كبير. وفيما انتفض رجل الأمن المحتج في وجه المسؤولين مؤكدا أنه «ضحية حكرة وأنه مشرد يقطن بالشارع مع طفليه»، تمكن العضو السابق في «السيمي» في نهاية احتجاجه من مقابلة مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث قدم لهم تظلمه.

وحسب المعطيات التي توفرت لـ«المساء»، فإن الأمر يتعلق برجل أمن يدعى صالح الجيلاوي، أب لطفلين، كان يعمل في فرقة التدخل المتنقلة (السيمي) بالجديدة، قبل أن يتم إصدار قرار العزل في حقه منذ نحو 8 سنوات، بعد إحالته على مجلس تأديبي. وتأتي خطوة الاحتجاج بعد ما عده «تهربا» من المسؤولين الجهويين بالجديدة والمسؤولين المركزيين بالإدارة العامة للأمن الوطني، من الاستماع إلى شكواه بشأن قرار عزله.

إلى ذلك، أرجع رجل الأمن المعزول خطوته الاحتجاجية إلى ما سماها حكرة رئيس الهيئة الحضرية للمرور بالجديدة، برتبة كولونيل، وشططه في استعمال السلطة في حقه، وقال لـ«المساء»: «خطوتي الاحتجاجية هي للفت انتباه المدير العام للأمن الوطني والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لما تعرضت له من شطط وحيف، بعد أن سدت جميع الأبواب في وجهي، وسلكي جميع الوسائل القانونية بما في ذلك المحكمة الإدارية التي لم تنصفني رغم أن الحيثيات التي استند إليها في قرار عزلي واهية». وأضاف: «لقد مورس في حقي شطط في استعمال السلطة إلى حد أني بعد 15 سنة من العمل تم عزلي بناء على سبب واه هو التأخر في العمل».

Conseil national des droits de l'Homme

دورة تكوينية لفائدة فعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، مؤخرا، بالعيون، دورة تكوينية لفائدة فعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة بإقليم العيون.

وتهدف هذه الدورة، التي أطرتها خبيرة أجنبية، إلى تقوية قدرات هذه الفعاليات وتنفيذ برامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة في مجال تعزيز ومناصرة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛ وذلك عملا بالاتفاقية الدولية لصيانة وحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة التي صادق عليها المغرب؛ وأجراة مقتضيات الدستور الجديد للمملكة الرامية إلى إدماج بعد الإعاقة ضمن البرامج الحكومية.

وتمحورت أشغال هذه الدورة التدريبية حول مواضيع همت «التعريف بالإعاقة وتقديم النموذج الطبي والاجتماعي للإعاقة» و«السياسات المعتمدة للإعاقة والاختيارات الضرورية وفقا للمستجدات» و«تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تقوية النهوض بالمبادرات الفردية والجماعية» و«دعم القضايا ذات الأهمية بالنسبة للنساء والفتيات في وضعية إعاقة».

وتأتي هذه الدورة التدريبية في إطار تفعيل توصيات اللقاء الدراسي التشاوري الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع لجانه الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية خلال مارس الماضي بالعيون حول «حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والحق في التنمية».

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، التي أحدثت بناء على المواد 40 و 41 و 42 و 43 من الفصل الثاني للظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ونصبت بتاريخ 19 دجنبر 2011، تضطلع حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

Conseil national des droits de l'Homme

شرطي معزول يكبل نفسه بالسلاسل

رجل أمن يحاول تخليص المحتج من «أسره» بمدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط (عبد المجيد بزيوات)

الأمن يستعمل منشارا لفك "أسره" والشرطي المحتج طالب بإعادة إدماجه

اختار شرطي، اتخذت في حقه المديرية العامة للأمن الوطني، قرار العزل النهائي من العمل، طريقة جديدة في الاحتجاج، صباح أمس (الاثنين)، أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، بعدما كبل يديه بالسلاسل، احتجاجا على عزله من صفوف الأمن الوطني.

واستعملت عناصر الشرطة منشارا لفك السلاسل التي ربط بها رجل الأمن يديه، بعدما احتدت هذه الواقعة حالة استنفار أمني قصوى في صفوف عناصر الأمن، ومباشرة بعد فك اعتصامه، استقبل ممثل عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان رجل الأمن المعزول لدراسة مطلبه.

وقال الشرطي، صالح الجهوي، الذي قدم من الناظور في حديث لـ الصباح»، إن احتجاجه جاء رد فعل على الملف التأديبي الذي أنجزه له قائد حراس الأمن بفرقة التدخل المتنقلة 3/8 بالجديدة، والذي على أساسه أصدرت المديرية العامة للأمن قرار العزل، واعتبر رجل الأمن السابق أن التهم التي وجهت إليه في التقرير باطلة «ولا يوجد لها مبرر إلا في مخيلته، وأطالبه بتبرير اتهاماته في طردي»، على حد قول المتحدث. وأوضح الشرطي المطرود أن قائد فرقة التدخل المتنقلة استغل شططا في السلطة في حقه، تسبب في طرده من صفوف الأمن، وناشد الملك بتدخله في الملف لرد الاعتبار إليه.

عبد الحليم لعريبي

التتمة في الصفحة 2

(تتمة الصفحة 1)

أكد قائد فرقة المتدخل المتنقلة في قراره الموجه إلى المدير العام للأمن الوطني أن الشرطي حضر متأخرا إلى مقر العمل، وآثار الجروح بادية على عينه اليسرى، ورائحة الخمر تفوح منه، وهو الشيء الذي يؤكد فرضية قضائه ليلة خمرية رفقة أصدقائه وأصيب إثرها بجروح، كما أشار التقرير إلى أنه حضر متأخرا عن العمل خمس مرات.

وأوضح التقرير الذي أنجزه المسؤول الأمني أن المعني بالأمر يتمادى في استهلاك الكحول ومرافقة الأشرار، الشيء الذي يجعله يهمل أسرته، وأصبح ضعيف البنية، ولا يقوى على القيام بالمهام المسندة إليه، كما أكد المسؤول عن القرار أن العنصر الأمني لا يولي أي اهتمام للنصائح الموجهة إليه في هذا الشأن، وأن سيرته المهنية مليئة بتصرفات مماثلة، دون أن يأخذ العبرة من العقوبات الإدارية الصادرة في حقه.

وبناء على القرار الصادر عن قائد حراس الأمن، أصدر المجلس التأديبي قرار العزل في حق الشرطي، من غير توقيف الحق في راتب التقاعد، وتم تبليغ المعني بالأمر بالقرار المتخذ في حقه من قبل المديرية العامة للأمن الوطني.

من جهته، أكد الشرطي المعزول أن التهم الواردة في تقرير رئيسه في العمل باطلة، وطالب بجبر الضرر وإعادة إدماجه في سلك الشرطة.

يذكر أن رجل الأمن المعزول سبق أن رفع دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية ضد المديرية العامة للأمن الوطني، قصد إلغاء قرار العزل، ورفضت المحكمة طلبه بسبب عيب شكلي.

عبد الحليم لعريبي

Conseil national des droits de l'Homme

مسار حقوق الإنسان مستمر ويتطلب وعي المواطنين بحقوقهم والمساهمة في تفعيلها (السيد اليزمي)

مراكش/5 ماي 2014/ ومع/ قال **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي**، اليوم الاثنين بمراكش، إن مسار حقوق الإنسان مستمر ولا نهاية له ويتطلب إلى جانب القوانين والمؤسسات وعمل المؤسسة التشريعية والحكومة، وعي المواطنين والمواطنات بحقوقهم وضرورة المساهمة في تفعيل هذه الحقوق. وأضاف السيد اليزمي خلال لقاء مع طلبة الجامعة الخاصة بمراكش حول موضوع " المغرب وحقوق الإنسان ..المكتسبات والتحديات"، أن الوعي بمسألة حقوق الإنسان بدأ يتنامى خلال السنوات الأخيرة وهو ما يعكسه عدد الشكايات المتزايد التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والتي تتعلق في الغالب بمرفق العدالة والإدارة العمومية والسجون. كما استعرض مختلف الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب خلال السنوات الأخيرة في مجال ترسيخ وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، وعلى رأسها إصلاح مدونة الأسرة والتكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية. وبعد أن سجل أن المغرب اختار طواعية التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وقيامه بخطوات هامة وجد ملموسة في هذا المجال، أبرز السيد اليزمي أن المغرب يعد بلدا رائدا على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي في مجال حقوق الإنسان وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية والإفريقية إلى استلهام التجربة المغربية والاستفادة منها وخاصة في مجال العدالة الانتقالية. وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تبني النهج الديمقراطي القائم على التدبير السلمي للحق في الاختلاف ساهم في تطور المغرب بشكل سلمي وهادئ، عكس بلدان أخرى، مؤكدا على مواصلة السير على هذا المنوال من أجل مواجهة كافة التحديات وكسب الرهانات. وأكد السيد اليزمي، من جانب آخر، على ضرورة انخراط الشباب في مسلسل ترسيخ وحماية والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، واعتماد سياسة عمومية لفائدة الفئات الهشة وخاصة المعاقين والأطفال، وكذا الرفع من عدد أندية التربية على المواطنة في المؤسسات التعليمية في أفق خلق مجتمع واع بحقوقه وبأهمية الدفاع عنها. وفي معرض حديثه عن جمعيات المجتمع المدني ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، قال السيد اليزمي إن نسبة تأطير المجتمع من قبل هذه الجمعيات لازال ضعيفا نظرا لضعف التكوين وغياب الموارد المالية واللوجستيكية. كما تطرق إلى التحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان والمتجلية بالأساس في تفعيل دستور 2011 الذي يضم حوالي 60 مادة تتعلق بحقوق الإنسان، وضرورة القيام بإصلاح في مجال العدالة وتكريس مبدأ الفصل بين السلطة القضائية والتنفيذية، وكذا اعتماد العقوبات البديلة لحل معضلة الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات السجنية، إلى جانب تحديات أخرى مرتبطة بالقوانين ذات الصلة بالمساواة والمناصفة وبتشغيل الأطفال والفتيات.

http://www.menara.ma/ar/2014/05/05/1152873-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A.html

مع اقتراب "16 ماي".. ملفات "بلّيرج" و"السلفيّة" في طريق التسوية

مياه كثيرة تجري الآن ومنذ أشهر تحت قنطرة ملف "بلّيرج" ومعتقلي "السلفية الجهادية"، فعلى ما يبدو أن رسائل "اللجنة الوطنية للمراجعة والمصالحة"، التي أسسها قبل سنتين كل من عبد القادر بلّيرج وحسن خطاب (زعيم خلية أنصار المهدي) المدانَين بالمؤبد بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وتضم عشرات المعتقلين الآخرين، وصلت إلى العنوان الصحيح، حيث يجري الحديث بشكل علني عن أخطاء في الملف وضرورة استيعاب المدانين بالحوار.

فبعد أن قرر القضاء البلجيكي في أكتوبر الماضي توقيف البحث والتحقيق في الجرائم السياسية والإرهابية التي أدين بها عبد القادر بليرج، الحاصل على جنسية بلجيكية والذي يقضي عقوبته بسجن تولال2، بمبرر أن التحقيقات التي خضع لها في المغرب، وأدت إلى إدانته، كانت تحت طائلة التعذيب "وبالتالي فهي غير قابلة للاعتماد من قِبل محكمة الجنايات البلجيكية"؛ سجل أبرز الوجوه الحقوقية بالمغرب خرجة إعلامية "تدين" الملف وتطالب بإعادة النظر في تفاصيله.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، فجر قنبلة من العيار الثقيل قبل أسبوعين بالاعتراف، خلال ندوة صحفية بالرباط، بوجود أخطاء في أكبر ملف لـ"الإرهاب" في تاريخ المغرب، حيث قال إن الملف فيه "لخبطة" ومتكامل ويجب مراجعته من جديد.

أما عبد العالي حامي الدين، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، فشدد على الموقف ذاته، بمبرر أنه جرى العفو عمن كانوا يوصفون بـ"أمراء" خلية والإبقاء على عبد القادر بليرج، حيث دعا إلى تسوية عاجلة للملف، على أن يلعب السياسيون الستة المفرج عنهم في الملف عام 2011 دورا في هذه التسوية.

المحامي المباشر لعبد القادر بليرج، أحمد راكز، كشف لـ"هسبريس" أنه وقبل حوالي الشهرين الأخيرين، قامت أجهزة أمنية عالية المستوى ومقربين من الديوان الملكي بزيارة سجنَيّ سلا1 و2، بغرض محاورة المعتقلين السلفيين، خاصة حسن الخطاب، الذي عهد إليه الحوار بإسم "إخوانه" داخل المعتقلات.

راكز أورد أن هناك إشارات إيجابية ومطمئنة تلوح في أفق ملف المعتقلين بصفة عامة، ستمكن من حصول عدد منهم على عفو ملكي مع اقتراب الذكرى 11 من أحداث "16 ماي" الدامية، مضيفا أنه جرى تنظيم حوارات مطولة مع خطاب على أرضية تسوية سياسية للملف ومشروع المصالحة الوطنية التي تقدم بها المعتقلون من داخل سجونهم.

وأورد رئيس هيئة المحامين الوسطاء للتصالح الوطني في تصريحاته لـ"هسبريس"، أن المستشار الملكي، فؤاد عالي الهمة، كان مُهتمّا منذ سنة ونصف بالملف، مسجلا أنه ومنذ تلك الفترة وقضية "بليرج"، بشكل خاص، و"معتقلي السلفية الجهادية" بشكل عام، أخذت مسارا جديدا يتيح الحوار مع المدانين الرئيسيين.

واعتبر راكز أن صلاة الملك محمد السادس وراء المعتقل السلفي الأسبق، محمد فزازي، بعد خطبة جمعة الشهر الماضي بطنجة، "مؤشر إيجابي آخر يسمح بانفراج الملف الذي ظل شائكا منذ مدة.. رغم أن الملك أشار منذ 2004 إلى الاعتقالات التي طالت الآلاف بعد أحداث 16 ماي 2003 شابتها خروقات".

رشيدة حطي، زوجة عبد القادر بليرج، قالت لـ"هسبريس" إنها متفقة مع تصريحات كل من الصبار وحامي الدين "الملف فعلا كما كنا نقول فيه أخطاء كبيرة" مضيفة أن من بين الأخطاء "معالجة بعض وسائل الإعلام للملف وتضخيمه"، إضافة إلى "الطريقة التي سارعت بها المنظمات الحقوقية بالاهتمام بالدفاع عن المعتقلين السياسيين الستة الذين جرى الإفراج عنهم، في الوقت الذي أهمل فيه باقي المعتقلون" .

وتورد رشيد بليرج أن الوقت حان لمراجعة القضية وإعادة النظر في الأحكام الصادرة، مشددة على أن القضية شابتها العديد "من التجاوزات والتناقضات"، فيما استحضرت قرار القضاء البلجيكي القاضي بعدم متابعة بليرج بعد 5 سنوات من التحقيقات، قائلة "لن تتم متابعة بليرج من قبل العدالة البلجيكية وسيبقى وضعه القضائي خاليا من أي تهم"، مضيفة بالقول "تم تبرئته من تهم هو مسجون بسببها في المغرب بالمؤبد وعلى جرائم يفترض أنها ارتكبت في الأرض البلجيكية"، واصفة الأمر بـ"السخافة الأخرى التي تنضاف للملف".

http://www.hespress.com/politique/199911.html

إدريس اليزمي: مسار حقوق الإنسان مستمر ولا نهاية له

كفى بريس: و م ع
05 ماي 2014 - 20:25

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي ، إن مسار حقوق الإنسان مستمر ولا نهاية له ويتطلب إلى جانب القوانين والمؤسسات وعمل المؤسسة التشريعية والحكومة، وعي المواطنين والمواطنات بحقوقهم وضرورة المساهمة في تفعيل هذه الحقوق.

وأضاف اليزمي خلال لقاء مع طلبة الجامعة الخاصة بمراكش ، الاثنين بمراكش، حول موضوع " المغرب وحقوق الإنسان :المكتسبات والتحديات"، أن الوعي بمسألة حقوق الإنسان بدأ يتنامى خلال السنوات الأخيرة وهو ما يعكسه عدد الشكايات المتزايد التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية والتي تتعلق في الغالب بمرفق العدالة والإدارة العمومية والسجون.

كما استعرض مختلف الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب خلال السنوات الأخيرة في مجال ترسيخ وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، وعلى رأسها إصلاح مدونة الأسرة والتكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية.

وبعد أن سجل أن المغرب اختار طواعية التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وقيامه بخطوات هامة وجد ملموسة في هذا المجال، أبرز السيد اليزمي أن المغرب يعد بلدا رائدا على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي في مجال حقوق الإنسان وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية والإفريقية إلى استلهام التجربة المغربية والاستفادة منها وخاصة في مجال العدالة الانتقالية.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تبني النهج الديمقراطي القائم على التدبير السلمي للحق في الاختلاف ساهم في تطور المغرب بشكل سلمي وهادئ، عكس بلدان أخرى، مؤكدا على مواصلة السير على هذا المنوال من أجل مواجهة كافة التحديات وكسب الرهانات.

وأكد اليزمي، من جانب آخر، على ضرورة انخراط الشباب في مسلسل ترسيخ وحماية والدفاع عن قضايا حقوق الإنسان، واعتماد سياسة عمومية لفائدة الفئات الهشة وخاصة المعاقين والأطفال، وكذا الرفع من عدد أندية التربية على المواطنة في المؤسسات التعليمية في أفق خلق مجتمع واع بحقوقه وبأهمية الدفاع عنها.

وفي معرض حديثه عن جمعيات المجتمع المدني ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، قال السيد اليزمي إن نسبة تأطير المجتمع من قبل هذه الجمعيات لازال ضعيفا نظرا لضعف التكوين وغياب الموارد المالية واللوجستيكية.

http://kafapresse.com/index.php?ida=22243

ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالقصر الكبير يعتصمون بالرباط

الاثنين, 05 ماي 2014 23:08 | زكرياء الساحلي

يخوض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالقصر الكبير في إطار جمعيتهم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الانصاف اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بمدينة الرباط و ذلك استكمالا للبرنامج النضالي المتواصل تحت شعار "التنفيذ الفوري للإدماج الاجتماعي لجميع المعتقلين السياسيين" و ذلك ابتداءً من يوم الاثنين 5 ماي 2014 .

استكمال المعركة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان يأتي للمطالبة بإصدار توصيات تكميلية خاصة بالإدماج الاجتماعي للذين لم يحصلوا عليها و كذا من أجل إصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الأجل و التنفيذ الفوري لكافة توصيات هيئة الانصاف و المصالحة.

http://ksarforum.com/index.php/reg_news/5838-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7.html

جريدة
الناس

اليزمي يستعرض "الإطار التعددي" لمجلسه أمام إليزابيث غيغو

عقد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤخرا بباريس، لقاء مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية، ترأسته إليزابيت غيغو رئيسة اللجنة، بحضور عدد من النواب الفرنسيين.

وأطلع اليزمي، خلال هذا اللقاء، النواب الفرنسيين على اختصاصات وأنشطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مبرزا في هذا الإطار الطابع التعددي والمستقل للمجلس، مما يجعل منه مؤسسة لحقوق الإنسان من "الدرجة الأولى" حسب معايير الأمم المتحدة. يشار إلى أن مجلس الأمن أشاد في القرار الذي صادق عليه الثلاثاء المنصرم بالإجماع، والذي يمدد بموجبه مهام (المينورسو) لسنة، بالجهود التي يبذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان، عبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأقر مجلس الأمن وأشاد في قراره بالإجراءات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب لتعزيز دور اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالداخلة والعيون.

Conseil national des droits de l'Homme

وهذه قصته CNDH شرطي يقيد نفسه بسلسلة إلى باب

اضطرت السلطات الأمنية إلى استعمال منشار من أجل قطع سلسلة حديدية، أقدم شرطي مفصول عن العمل على تكبيل نفسها بها، صباح اليوم الاثنين، بباب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

الشرطي الذي ينحدر من مدينة الناظور، قال إنه تعرض ل"طرد تعسفي" من العمل، بعد تأخره في الالتحاق لمدة ثلاث ساعات، واتهم رئيسه في العمل بتقديم تقرير"مغرض"، ذكر فيه أن رائحة الخمر كانت تفوح منه، واتهمه بالإهمال الأسري، ليتم فصله دون التحقيق معه، وفق روايته.

الشرطي المفصول، والذي قضى 14 سنة في عمله قبل فصله، حمل لافتة يناشد من خلالها الملك للتدخل لإنصافه، كما طالب بحضور المدير العام للأمن الوطني، بوشعيب ارميل، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، علما أنه قام برفع دعوى قضائية أمام المحكمة المختصة التي "لم تنصفه" حسب قوله.

وحضر عدد من رجال الشرطة وقائد المنطقة الأمنية لعين المكان، حيث قاموا بقطع السلسلة الحديدية المثبتة بقفل، بواسطة منشار، قبل أن يقتادوه إلى مركز شرطة.

تعليق الصورة: الشرطي المفصول لحظة قيام رجال الأمن بقطع السلسلة التي قيد بها نفسه

http://shababunity.net/show.php?id=843510

سابقة : رجل أمن يكبل نفسه بالسلاسل احتجاجا على طرد

الإثنين | 05/05/2014 - 04:07 مساءاً

Share 60 Tweet 0 Google + 0 Email 0

عرف المجلس الوطني يوم أمس الإثنين استنفارا أمنيا بعد أن أقدم رجل أمن معزول على تكبيل نفسه وعنقه بسلاسل حديدية إلى السياج الحديدي للمجلس.

وفوجئ موظفوا المجلس وحراسه بمنظر شخص و حديدية مطالبا مقابلة الأمين العام للمجلس لبثه الأمني السابق حالة استنفار في صفوف المسؤوا الرباط .

شبكة أندلس الإخبارية

حيث ذكرت مصادر أن خطوة رجل الأمن المعزول أرجعها إلى ماسماه "حكرة" رئيس الهيئة الحضرية للمرور بالجديدة برتبة كولونيل وشططه في استعمال السلطة في حقه وباشر خطوته هاته بعد أن أقفلت جل الأبواب في وجهه. حسب ما اوردته جريدة "المساء" في عدد الغذ الثلاثاءز

المصدر: شبكة أندلس الإخبارية-الرباط

http://kafapresse.com/index.php?ida=22242

رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي يدير ندوة حول حقوق الانسان بمراكش

اثنين, 2014/05/05 - 12:35

صدى الحوز

احتضنت صباح اليوم الاثنين 5 ماي، قاعة المحاضرات بالجامعة الخاصة بمراكش، ندوة دراسية لفائدة الطلبة، حول موضوع "حقوق الانسان: الانجازات و التحديات"، تم خلالها التعريف بما حققه المغرب من انجازات ضخمة في ميدان حقوق الانسان، خلال العشرية الأخيرة.

الندوة التي أدارها رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان إدريس اليزمي"، عرفت إلى جانب حضور طالبات و طلبة الجامعات، حضورَ عدد من الفعاليات السياسية و الجمعوية و الحقوقية بالجهة، حجت بكثافة من أجل الوقوف عند أبرز المحطات التي شهدها مجال حقوق الانسان بالمغرب.

http://www.sadahawz.com/news/3329

En adoptant la résolution 2152

Le Conseil de sécurité refuse l'aventure vers laquelle conduisaient les manœuvres des activistes pro-polisario

En adoptant mardi dernier à l'unanimité de ses membres la résolution 2125 prorogeant d'une année le mandat de la Minurso sans y inclure le mécanisme de surveillance des droits de l'Homme, le Conseil de sécurité a «refusé l'aventure vers laquelle conduisaient les manœuvres des activistes» pro-polisario, a souligné l'universitaire français Christophe Boutin.

Dans un article publié dans le numéro de mai du bulletin mensuel de l'Observatoire d'études géopolitiques de Paris, M. Boutin a indiqué que cette prorogation vient d'être décidée pour un an, avec rigoureusement le même mandat par un conseil de sécurité qui «a entendu la ferme mise en garde du Roi du Maroc invitant à préserver les paramètres de la négociation tels qu'ils ont été définis par le Conseil de Sécurité» et à éviter les «approches partiales», et les «options périlleuses» qui seraient fatales pour le processus en cours.

Faisant état des desseins de certaines parties, qui espéraient depuis quelques années voir les Nations unies modifier ce mandat par un vote du Conseil de sécurité en y incluant une dimension de protection des droits de l'Homme, l'universitaire français a jugé que cette perspective contredirait la politique clairement définie depuis des années par l'ONU, qui est de s'appuyer sur les initiatives locales de défense des droits de l'Homme, et de favoriser la collaboration entre ces initiatives et les organes et/ou représentants ad hoc de l'institution.

Après avoir souligné que les droits de l'Homme relèvent d'une culture qui ne peut pas être imposée de l'extérieur mais doit être développée de l'intérieur, M. Boutin a considéré que les Etats doivent s'approprier cette dimension de leur politique, sans quoi il n'y aura jamais de protection efficace.

«Or, et depuis des années aussi, les rapports du secrétariat général de l'ONU comme les résolutions du Conseil de sécurité notent le développement de cette culture des droits de l'Homme au Maroc», a-t-il fait remarquer, ajoutant que le dernier exemple en date, la résolution 2152, «se félicite des récentes initiatives prises par le Maroc», comme le renforcement du rôle des commissions locales du CNDH, et de leur «interaction avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU», dont une visite cette année du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'Homme.

Concernant les activités de formation aux droits de l'Homme, M. Boutin a rappelé qu'elles sont organisées par le CNDH sur tout le territoire marocain et au «Sahara marocain où les principales ONG intervenant en matière de droits de l'Homme ont accès, quand au contraire elles rappelaient il y a deux mois les problèmes récurrents qu'elles rencontrent dans cette Algérie qui abrite les camps de Tindouf».

Par ailleurs, l'universitaire français a expliqué que la disposition dans laquelle le Conseil de sécurité rappelle que les négociations supposent «des efforts sérieux et crédibles pour aller de l'avant», est une formule qui n'est utilisée que pour évoquer la position du Maroc, qui propose un plan d'autonomie jugé «sérieux et crédible», et aucunement celle du polisario et de son sponsor

A bâtons rompus avec Mustapha Manouzi, président du FVJ

«La gouvernance sécuritaire est tributaire d'une approche transversale»

Mustapha Manouzi, président du Forum vérité et justice, considère que la gouvernance sécuritaire requiert une approche participative où tous les acteurs devraient y être impliqués. Pour lui, le traitement par les forces de l'ordre ainsi que leurs interventions pour gérer les manifestations à caractère purement social se posaient avec acuité et suscitaient plusieurs interrogations. D'où la création du Centre marocain pour la démocratie et la sécurité qui est certainement une valeur sûre, souligne-t-il. Et d'ajouter que le moment est venu pour se départir des représentations négatives ou les réflexes d'antan considérant que la culture des droits de l'homme constituent une atteinte au prestige de l'Etat, mettant l'accent sur le fait que l'Etat n'est plus seul maître à bord; il est donc de son devoir de procéder par un management participatif qui implique tous les acteurs dans le process sécuritaire.

Al Bayane: Vous avez récemment pris l'initiative de la création d'un centre pour la démocratie et la sécurité, en quoi consiste réellement votre action?

Mustapha Manouzi : Certainement, ces dernières années, la question de la gouvernance sécuritaire est devenue un sujet de préoccupation majeure. Il s'agit d'une notion polysémique qui contient plusieurs dimensions et tributaire de plusieurs facteurs : psychologique, développementaliste, juridique, sociétal, entre autres. Sans aucun doute, le centre ambitionne d'être un véritable think-tank en matière de la gouvernance sécuritaire. C'est un laboratoire d'idées avec des objectifs bien définis. Autrement dit, nous œuvrons à l'instar de toutes les forces vives du pays à l'édification de l'Etat de droit et la défense des libertés individuelle et collectives.

Quand est ce que est née l'idée de la création du Centre pour la démocratie et la sécurité ?

La création du Centre marocain pour la démocratie et la sécurité est un projet qui nous tient à cœur et ce depuis l'approbation par SM le Roi Mohammed VI du rapport final de l'Instance équité et réconciliation (IER). En fait, au sein du Forum vérité et justice, la problématique de la gouvernance sécuritaire a été toujours au centre de nos préoccupations que ce soit à travers l'organisation des débats ou des ateliers et des conférences en collaboration avec plusieurs experts dans le domaine. Je dois souligner qu'après l'élargissement du champ des libertés dans notre pays, et dans un contexte national et international marqué par la recrudescence des mouvements sociaux de contestation, non seulement dans les grands villes mais aussi dans les zones périurbaines, le traitement par les forces de l'ordre et leur intervention pour gérer ces manifestations à caractère purement social se posaient avec acuité et suscitaient plusieurs interrogations. La question qui s'impose est comment peut-on garantir l'ordre public conformément aux normes régissant ce domaine et assurer en même temps le respect des droits de l'homme.
On est vraiment devant un véritable dilemme. En fait, la manière avec laquelle les forces de l'ordre ont géré ces manifestations sociales demeure ambiguë, voire floue. Il faut souligner que la Constitution marocaine a lié la responsabilité avec la reddition des comptes.

Quelle est la valeur ajoutée de ce centre par rapport au Forum vérité et justice que vous présidez ?

C'est une valeur sûre. Ainsi, nous avons élaboré tout un référentiel. Ce dernier consiste à la fois à surveiller et suivre toutes les interactions entre le droit de libre expression sous toutes ses formes et le maintien de l'ordre et la sécurité. Cela peut également s'appliquer sur le rôle des différents départements de sécurités dans la résolution des conflits d'ordre social et politique. Autre point non moins important , celui de contribuer à enrichir le débat public sur le rôle et la position des forces de sécurité dans le système politique et ses relations avec les institutions et les autorités de l'Etat, tout en veillant à surveiller tout les éventuels cas d'abus ou de violation des forces de sécurités contre les personnes, les groupes ou des organismes. Au final, le centre s'est fixé comme objectifs de diagnostiquer, veiller et voir dans quelle mesure la législation nationale portant sur la sécurité est conforme aux lois et normes internationales régissant ce domaine.

Donc vous inscrivez votre action dans une démarche d´observation?

Au-delà d'une démarche d'observation, le centre veut se positionner en tant que force de proposition, voire un véritable partenaire dans l'élaboration et la mise en œuvre d'une réforme globale qui fixe les rôles des différents acteurs dans le process sécuritaire, tels le gouvernement, le parlement, la société civile, les médias, les chercheurs…En plus, nous veillons à promouvoir la culture contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, en particulier parmi les fonctionnaires ou tous ceux qui sont chargés de l'application de l'acte de la loi.

Aujourd´hui, on constate que le débat public est focalisé plus sur la notion de la gouvernance sécuritaire et que la problématique de la sécurité n´est plus un sujet tabou comme auparavant. Comment expliquez-vous ce constat ?

Je ne suis pas d'accord avec vous. Il est vrai que le débat public porte de temps a autre sur la question de la gouvernance sécuritaire, mais je crois qu'on n'est pas encore arrivé a un stade de maturation pour que la gouvernance sécuritaire devienne une affaire de tout le monde, fasse partie de la gestion de la chose publique et s'inscrit par conséquent dans les orientations stratégiques liées au développement et la démocratie. C'est l'un des objectifs que nous nous sommes assigné au Centre de la démocratie et la sécurité. Je pense que le moment est venu pour que les organes sécuritaires de l'Etat (armée, police, gendarmerie, services de renseignements…) devraient être une partie intégrante des réflexions et travaux portant sur la gouvernance sécuritaire. Assurément, ces réflexions et recherches sont dans l'obligation d'intégrer dans leurs analyses l'équation gouvernance sécuritaires et ce en étroite relation avec les différentes types et instances du pouvoir : judicaire, législatif, médias sans omettre également les autres institutions, telles les ministères et autres départements de l'Etat. Malheureusement pour l'heure, ce n'est pas le cas. Je fais allusion à la façon timide avec laquelle l'opinion publique a réagi à la loi concernant l'immunité des militaires. Cela s'inscrit aux antipodes de la façon positive avec laquelle les médias ont interagi avec la reforme de la justice militaire. Il y a donc des hauts et des bas. Je souligne encore une fois que la création du Centre de la démocratie et la sécurité veut inscrire son action dans le processus d'institutionnalisation de la gouvernance sécuritaire, d'où l'importance de sa création qui se veut une concrétisation du slogan tant scandé par le Forum de vérité et de justice : «la dignité et la non-répétition des violences du passé ».

Le Maroc, depuis 1990, a entamé un processus de transition démocratique qui a été couronné par l´adoption de plusieurs réformes.
Estimez-vous que l´Etat marocain a rempli son contrat et quelle évaluation faites-vous de ce processus ?

On constate que l'Etat hésite encore pour la concrétisation des dispositions de la nouvelle Constitution surtout au niveau de l'adaptation des textes de lois avec les textes et conventions internationales. Encore plus, on constate un certain retard au niveau de la mise en œuvre du plan législatif et l´élaboration des projets de lois organiques dans le dessein de parachever l´Etat de droit (Conseil de la jeunesse, conseil national des langues..). Je cite a titre exemple la loi relative a la reforme du système judiciaire, la mise en place des instances de gouvernance. Apparemment, il y a un certain blocage qui peut s'expliquer par l'existence de certaines mentalités ou des poches de résistances qui pataugent encore dans l'ère de l'avant Constitution de 2011.

Dans l´une de vos interventions, vous avez déclaré que la décision sécuritaire doit être soumise a un contrôle a priori et un contrôle a posteriori du parlement, pouvez-vous vous expliquer un peu plus ?

Loin de toute surenchère, ce qui nous importe au sein du Forum vérité et justice c´est de faire une rupture centres, à savoir un centre dédié à la gouvernance sécuritaire et un laboratoire civil de la justice sociale. Au sein du forum nous sommes fermement convaincus que la relation entre le développement et la sécurité est une relation dialectique, voire une relation de cause à effet. En plus, nous avons réitéré notre appel à établir un nouveau rapport incluant à la fois les conclusions essentielles et recommandations de l´Instance d´équité et réconciliation (IER) et celles du rapport du cinquantenaire de développement.
A mon humble avis, il faut désormais s'atteler à mettre en place des mécanismes de coordination entre les instances de gouvernance prévues dans la Constitution telles le CNDH le CESE d´une part, et le Conseil supérieur de la sécurité d´autre part.
Cela va rendre la décision sécuritaire plus transparente. L'Etat n'est plus seul maître à bord; il est donc de son devoir de procéder par un management participatif qui implique tous les acteurs dans le process sécuritaire.

Quelles sont, selon vous les contraintes qui bloquent la mise en place d´une bonne gouvernance sécuritaire au Maroc ?

Les contraintes sont énormes. Elles sont d'ordre juridique comme je l'ai déjà souligné, mais aussi d'ordre psychologique et surtout culturel.
Il faut se départir des représentations négatives et obsolètes.
Le malheur, c'est que certaines mentalités considèrent que la culture des droits de l'homme constitue une atteinte au prestige de l´Etat.
Je trouve qu'Il s'agit là des explications hâtives sans fondement. Je dirais même simplistes, si ce n'est pas simplificatrices.
Le plus grave, c'est que ce genre d'interprétation trouve souvent un écho auprès de l'opinion publique, lorsqu'on veut expliquer quelques affaires de crimes survenus ici ou là.

Propos recueillis par Khalid Darfaf

Adoption au Caire du plan d'action du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme

Le Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme a adopté, lors de sa 10ème réunion annuelle tenue jeudi au Caire, son plan d'action stratégique.

Présidée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui assure la présidence tournante du Réseau, la rencontre a été marquée par l'adoption du projet de plan d'action de cette instance composée d'institutions de défense des droits de l'Homme des pays arabes.

Cette session a examiné les préparatifs en cours pour l'organisation du congrès international sur la Cour arabe des droits de l'Homme prévu au Bahreïn, a indiqué le Secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, dans une déclaration à la MAP.

Evoquant les activités du Réseau lors de la période précédente, M. Sebbar a mis l'accent sur les sessions de formation dédiées au renforcement des capacités des institutions nationales des droits de l'Homme dans plusieurs pays arabes.

Il a, d'autre part, fait savoir que la prochaine réunion du Réseau se tiendra en Jordanie, notant que l'Egypte assurera sa présidence tournante à partir du mois de juin prochain.

Créé en 2011 à Nouakchott, le Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'Homme est un mécanisme indépendant qui vise à promouvoir les droits de l'Homme à travers la consolidation du rôle des institutions nationales arabes en ce qui concerne la protection et le respect des droits humains.

Il comprend toutes les institutions nationales arabes de défense des droits de l'Homme créées, en vertu des Principes de Paris, dans chaque pays membre de la Ligue arabe.

Droits de l'Homme

La consécration des droits de l'homme s'inscrit dans la continuité et requiert une implication effective des citoyens (El Yazami)

Lundi, 5 mai, 2014

Marrakech – La consécration des droits de l'homme au Maroc s'inscrit dans un processus de continuité et requiert, en plus des lois et des institutions, une implication effective du citoyen conscient de ses droits et de leur mise en application, a affirmé, lundi à Marrakech, Driss El Yazami, président du Conseil National des droits de l'homme (CNDH).

Dans une rencontre avec les étudiants de l'Université privée de Marrakech sur le thème ''Les droits de l'homme au Maroc : acquis et défis'', il a relevé que la prise de conscience concernant les droits de l'homme a particulièrement évolué au Maroc comme en témoigne le nombre croissant de dossiers qui affluent sur le CNDH et ses commissions régionales concernant, pour la plupart, la justice, l'administration publique et le secteur pénitentiaire.

Le président du CNDH a évoqué, à cette occasion, les grandes réformes entreprises par le Maroc pour la consécration des droits de l'homme, la concrétisation de l'équité sociale et l'égalité des genres, notamment le nouveau code de la famille et la reconnaissance constitutionnelle de la langue Amazigh comme langue officielle.

http://www.mapexpress.ma/actualite/la-consecration-des-droits-de-lhomme-sinscrit-dans-la-continuite-et-requiert-une-implication-effective-des-citoyens-el-yazami/

Des observateurs du HCDH en visite au Sahara

Après avoir visité Laâyoune, mardi dernier, des observateurs du Haut-commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme (HCDH) ont tenu, jeudi, à Dakhla, des rencontres avec des acteurs associatifs. Ces rencontres dans les plus grandes villes sahariennes ont permis aux envoyés onusiens de prendre connaissance des mécanismes de protection des droits de l'Homme dans les provinces du Sud.

La délégation a, ainsi, tenu des réunions avec les Commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) à Laâyoune-Smara et Dakhla-Aouesred. Lors de ces réunions, il était question de l'action et de l'expérience de ces instances dans le domaine de protection des droits humains.

Des sources bien informés ont indiqué que ces rencontres avaient été marquées par des exposés sur les mesures et mécanismes adoptés par les deux Commissions pour la protection des droits de l'Homme au niveau des deux régions.

Dans ce sens, l'accent a été mis sur les mesures initiées par le Maroc en matière de consolidation de l'Etat de droit, notamment l'interaction rapide du gouvernement avec les plaintes parvenues au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales et les propositions émanant de ces instances. Par ailleurs, les membres de la délégation du HCDH ont organisé une rencontre avec des acteurs associatifs dans le domaine des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara et de Dakhla Aouesred, ce qui leur a permis de prendre connaissance de l'expérience de ces associations en la matière.

http://www.maghress.com/fr/liberation/49831